في ندوة جمعية المحاسبين عن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها

حمراني: انخفاض العقار في دبي ومشكلة بنك الخليج فاقما أزمة أسواق المنطقة

البسام: ٤،٤ مليارات دينار حجم ديون شركات الاستثمار الكويتية

الشركات المحلية تواجه مشكلة في فتح دفاترها أمام البنوك

كتب حسن ملاك:

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ندوة الليلة قبل الماضية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين البريطانية بعنوان «الأزمة المالية العالمية وتداعياتها».

نائب الرئيس في شركة الرؤية للاستثمار والخدمات في سلطنة عمان حميد حمراني استهل الندوة عارضا الأزمة المالية في الأسواق الخليجية الى طلب البنوك المركزية في دول التعاون الخليجي من البنوك التجارية زيادة نسبة الودائع لديها بقصد مكافحة التضخم.

واعتبر ان السبب الثاني لأزمة الأسواق ذاتها هو قيام مستثمرين أجانب بسحب استثماراتهم بعد ان دخل الى هذه الأسواق نتيجة للتوقعات التي كانت تشير الى ان دول الخليج ستقوم بفك ربط عملتها بالدولار واستبدال ذلك بسلة من العملات، الأمر الذي سيؤدي الى ارتفاع عملات دول التعاون

توقف الإقراض

وعزا ذلك جزءا من الأزمة الى توقف البنوك الخليجية عن اقراض بعضها بعضا، وكذلك اقراض الافراد والشركات بسبب الحرص والحذر الشديدين وتخوفها من الأصول التي اطلق عليها اسم سمسرة (المخاطرة او المجهولة)، واشار الى ان البنوك الخليجية لجأت الى رفع اسعار الفائدة لتشجيع الايداع من قبل المواطنين.

● من اليمين: صادق البسام، عريف الندوة سعد البلوشي وحميد حمراني (تصوير: عبدالصمد مصطفى)

وقال ان المشكلة تفاقمت اكثر مع ظهور انخفاض اسعار العقارات في دبي على وجه التحديد، وبشكل عجيب وغذاك مشكلة بنك الخليج وزيادة الهلع والخوف في أسواق الأسهم الخليجية بسبب الداثرات النفسية.

واشار حمراني بقيام حكومات دول التعاون الخليجية بحماية الودائع ومعالجة مخاطر الائتمان، وقال ان ما تحتاج اليه الاسواق الخليجية هو اتخاذ إجراءات من قبل البنوك المركزية لتنشيط القاعدة الاقتصادية وتشجيع الاقتراض على مستوى الافراد والشركات.

البسام

من جانبه، تناول الدكتور صادق البسام الأبعاد المحلية للأزمة ذاتها والمتمثلة في انخفاض مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية بمعدل ٥٣٠ منذ يوليو الماضي، وتشدد البنوك في تقديم القروض للشركات الاستثمارية التي بدأت تعاني جراء ديونها الخارجية والمحلية التي تقدر بـ ١،٩ مليار دينار للخارج و٢،٥ مليار دينار محليا، على حد قوله.

وتطرق الى انعدام الثقة بين المقترضين والمقرضين، وتدخل بنك الكويت المركزي من خلال الإجراءات التي قام بها مثل خفض معدل الفائدة ١،٢٥ نقطة واحتواء مشكلة بنك الخليج وضمان الودائع، وطلب البنك المركزي ايضا عدم تسجيل رهونات الشركات الاستثمارية.

وقال البسام ان شركات الاستثمار تواجه الآن مشكلة في فتح دفاترها امام البنوك، مع العلم ان هناك شركات لديها ملاءة مقابل أزمة سيولة في حين هناك شركات لديها ملاءة وسيولة بالوقت ذاته، ولكن لا تستطيع دفع ديونها لعدم المقدرة على تسييل موجوداتها في ظل تراجع قيم الأصول.

ودعا الى تبني سياسة انفاق حكومي واسعة على المشاريع المطروحة والتي تقدر تكاليفها بـ ٢١ مليار دينار كويتي الى جانب تشجيع الاندماج والاستحواذ بين الشركات كشرط اساسي للحصول على المساعدة وفي مقدمتها التسهيلات الائتمانية.

كشف جميع التفاصيل

شدد الدكتور صادق البسام على أهمية كشف جميع التفاصيل المالية والأرباح الصافية للشركات، الى جانب وضع خطة شاملة ومتكاملة لمعالجة كل القضايا الاقتصادية، وكذلك حماية أسواق الائتمان واعتماد مبدأ التنسيق ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية، فضلا عن تقديم معلومات واضحة للمساهمين والمستثمرين من قبل الشركات وتشديد الرقابة على الصناديق وسوق الكويت للأوراق المالية.